

Distr.: General
14 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

أولاً - مقدمة

1- هذا التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 48/141، يتضمن لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في جنيف ونيويورك وفي الميدان، في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 15 آذار/مارس 2022. وفي آذار/مارس 2022، كان للمفوضية 103 وجوداً ميدانياً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويُعزى تعديل طول الفترة المشمولة بالتقرير إلى التغير الذي طرأ على برنامج العمل السنوي لمجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع تقرير المفوضية السامية إلى الجمعية العامة⁽²⁾، الذي يتضمن لمحة عامة عن أنشطة المفوضية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

2- وتمثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً متواصلاً بأبعاد غير مسبقة بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يظهر هشاشة العمليات الإنمائية عندما لا تركز على حقوق الإنسان. ويشكل التذبذب المتزايد لعملية التعافي، إلى جانب تقلص الحيز المدني في العديد من البلدان، اتجاهاً مزعجاً. وفي سياق الجائحة، شددت المفوضية على أن حقوق الإنسان توفر مخططاً شاملاً للتعافي المستدام، كما ذكر في "الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" التي وجهها الأمين العام⁽³⁾ وفي تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"⁽⁴⁾. وقد دعت المفوضية إلى الانتقال إلى نموذج اقتصادي يعزز حقوق الإنسان.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمن أحدث المعلومات.

(1) انظر بيانات رئيس مجلس حقوق الإنسان PRSTOS/13/1 و PRSTOS/14/1.

(2) A/76/36.

(3) انظر الرابط: <https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml>.

(4) انظر الرابط: <https://www.un.org/en/content/common-agenda-report>.



الرجاء إعادة الاستعمال

3- وفي حين واصلت جائحة كوفيد-19 التأثير في طريقة اضطلاع المفوضية بولايتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المفوضية تكثفت مع القيود باستخدام طرائق مختلفة، بما في ذلك زيادة استخدام أدوات الرصد عبر الإنترنت وعقد المؤتمرات المختلطة.

4- ومنذ منتصف عام 2021، دعمت المفوضية الاستخدام الفعال لآليات حقوق الإنسان لتجاوز التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملحة، وواصلت دعم استمرار عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاضطلاع بولاياتها عن بُعد وبشكل مختلط خلال 26 دورة، مما سمح باستعراض 45 تقريراً من تقارير الدول الأطراف، بما في ذلك سبل تجنب الثغرات في حماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت المفوضية مبادرات لتحسين ربط آليات حقوق الإنسان بعمليات أخرى لدعم الأنشطة الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على السلام والتنمية المستدامة والسلام والأمن.

5- وقد عززت المفوضية معايير حقوق الإنسان في عمليات تصدي الدول الأعضاء لجائحة كوفيد-19 بهدف ضمان تعاف فعال وشامل، بطرق منها المذكرات التوجيهية المواضيعية، والدعوة، والتعاون التقني، وتبادل الخبرات، والعمل بالتعاون الوثيق مع الكيانات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، قادت المفوضية عمليات تقييم احتياجات التعافي، وحددت الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان حتى لا تترك أحداً خلف الركب في خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 ولتعزيز تكامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من منظور الاقتصاد الكلي. وساهمت المفوضية من خلال تحاليلها ومشورتها في مجال حقوق الإنسان في التحليلات القطرية المشتركة وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وكذلك في عمليات التنمية الوطنية.

6- وواصلت المفوضية إعطاء الأولوية إلى تنفيذ "الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" التي وجهها الأمين العام، بما في ذلك ضمان المسؤولية عن حقوق الإنسان على نطاق المنظومة بأكملها، وكذلك إلى ضرورة تكثيف تكامل حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وقد عمل الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان عن كثب مع وكيل الأمين العام للسياسات في المكتب التنفيذي للأمين العام لقيادة تفعيل الدعوة إلى العمل. وقد أحرز تقدم كبير في ترجمة رؤيته ومبادئه الأساسية إلى إجراءات ملموسة. وقد جمعت الدعوة إلى العمل منظومة الأمم المتحدة في سبعة مجالات مواضيعية وخلفت التزاماً حقيقياً لدى كل كيانات الأمم المتحدة، التي وضعت أدوات وتوجيهات وأنشطة دعوة تهدف إلى تعزيز اتساق السياسات وتظافر العمل على الصعيد القطري. وواصلت المفوضية، بالتعاون مع المكتب التنفيذي، دعم الجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى ضمان توفير ما يكفي من الدعم والمعدات للمكاتب الميدانية من أجل المضي قدماً في تنفيذ الدعوة إلى العمل، مع التركيز على تحديد إجراءات ملموسة لمعالجة أهم قضايا حقوق الإنسان والتأثير بشكل إيجابي على حياة الناس. وواصلت المفوضية الاضطلاع بأنشطة الاتصال بالدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للتوعية بالدعوة إلى العمل والحفاظ على الزخم من أجل تنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه التأزر بين الدعوة إلى العمل وخططنا المشتركة.

ثانياً - أنشطة المفوضية

ألف - المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

1- هيئات المعاهدات

- 7- حتى أيلول/سبتمبر 2021، كان يتعين على هيئات المعاهدات العشر التي تدعمها المفوضية أن تضطلع بعملها عن طريق الإنترنت، وبالتالي لم تستطع أن تلتي في كل اجتماعاتها المقررة. وبالإضافة إلى التحديات التي فرضها ذلك على مشاركة الدول الأطراف وأصحاب المصلحة، فإنه قد زاد في تراكم تقارير الدول الأطراف التي لم تكن قد استعرضت بعد حتى 15 آذار/مارس 2022 (وبلغ عددها 434 تقريراً)، وهو ما يتجاوز إلى حد كبير قدرة هيئات المعاهدات على العمل.
- 8- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين التعليق العام رقم 5(2021) بشأن حقوق المهاجرين في الحرية وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي وصلتهما بحقوق الإنسان الأخرى، واعتمدت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 25(2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية الذي يتناول أثر الجائحة. واستأنفت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة زياراتها الميدانية بإيفاد بعثة إلى البرازيل، واضطلعت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بأول زيارة قطرية لها إلى المكسيك.
- 9- وبفضل الصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فُدمت منح إلى 16 مشروعاً ترمي إلى منع التعذيب ونفذتها آليات وطنية لمنع التعذيب ومنظمات غير حكومية في 12 دولة.
- 10- ودعّم برنامج المفوضية لبناء القدرات تعاون عدة دول وأصحاب مصلحة آخرين مع هيئات المعاهدات، وعقد أول مشاورات إقليمية لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة للآليات الوطنية لتقديم التقارير والمتابعة.

2- مجلس حقوق الإنسان

- 11- من خلال طرائق افتراضية ومختلطة، دعمت المفوضية مجلس حقوق الإنسان لعقد ثلاث دورات عادية، وثلاث دورات استثنائية (بشأن الشواغل الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحالة في أفغانستان، والآثار المترتبة على الحالة الراهنة في السودان على حقوق الإنسان والحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في إثيوبيا) ولإجراء مناقشة عاجلة بشأن الحالة في أوكرانيا. وواصلت المفوضية دعم جهود رئاسة مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ إجراءات تعزيز الكفاءة القائمة والمعتمدة من المجلس.
- 12- وقدم صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان الدعم لمشاركة 19 مندوباً (11 امرأة و8 رجال) في دورات المجلس. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نظّم الصندوق حلقة عمل افتراضية لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن دورات تعريفية عن طريق الإنترنت.
- 13- وتلقت آليات التحقيق والمساءلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان الدعم من المفوضية، وأنيطت بها ولايات بشأن بيلاروس وإثيوبيا وليبيا وميانمار والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، وكذا ولاية فريق الخبراء الدوليين المعني بالحالة في منطقة كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي

جرى توسيعها لتشمل البلد بأكمله⁽⁵⁾. وتزويد هذه الهيئات بالموظفين تأثر بالحالة المالية المعقدة للمفوضية كجزء من الأمانة العامة. وفي شباط/فبراير 2022، دعمت المفوضية إنشاء الآلية الدولية الجديدة للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون وعقد دورتها الأولى⁽⁶⁾.

3- الاستعراض الدوري الشامل

14- دعمت المفوضية اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الاستعراضات الدورية الشاملة التي أُجريت في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2021 وآذار/مارس 2022 واجتماعات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي عُقدت بشكل مختلط في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022. ويسر صندوق التبرعات للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل مشاركة 52 دولة في الإجراءات. وقدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم للدول في تنفيذ توصيات الاستعراض. وساعدت المفوضية الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد تقارير للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في البرازيل، وبوروندي، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسورينام، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وليبيريا، والنيجر، وهايتي، وهندوراس.

4- الإجراءات الخاصة

15- دعمت المفوضية مشاركة 58 من الإجراءات الخاصة ولجانها التنسيقية في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030، بشأن السلام والأمن، وبناء السلام والوقاية، وكذا بالدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة. وقّمت المفوضية الدعم للمكلفين بولايات في استئناف جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف شخصياً، ولا سيما الزيارات القطرية. ويتضمن تقرير صدر مؤخراً عن مجلس حقوق الإنسان لمحة عامة عن أنشطة وإنجازات المكلفين بولايات⁽⁷⁾. وواصلت المفوضية تجميع أمثلة لتوضيح التغييرات التي أحدثتها أنشطة الإجراءات الخاصة، وقّمت دراسة توضح مساهمات الإجراءات الخاصة في الجهود الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان⁽⁸⁾.

5- متابعة عمل آليات حقوق الإنسان

16- تواصل التعاون مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لإدماج توصيات الاستعراضات الدورية الشاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها منشور الإرشادات العملية لاستخدام الاستعراض الدوري الشامل الذي وضعته المفوضية⁽⁹⁾ وبتاح بجميع اللغات، وجهاز وديع جديد لممارسات الأمم المتحدة الجيدة بشأن كيفية دعم عملية الاستعراض الدوري الشامل للتنمية المستدامة، اشتركت في إعداده المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، عملت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والكومنولث، على تعزيز قدرات أعضاء البرلمانات على المشاركة في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل.

(5) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/wg-trans-corp/session7>.

(6) القرار 21/47.

(7) انظر الوثيقة A/HRC/49/82 والوثيقة A/HRC/49/82/Add.1.

(8) الوثيقة A/HRC/48/21.

(9) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf.

(10) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/UPR_good_practices_2022.pdf.

17- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قادت المفوضية أنشطة لتعزيز القدرات بهدف تحسين تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في إثيوبيا، والبرازيل، وبنما، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب السودان، والسلفادور، وكوستاريكا، ومدغشقر، وموزامبيق، ومصر، وموزامبيق، وهندوراس، السودان وسورينام، وعقدت أول مشاورات إقليمية مع الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، دُعِم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة في البرازيل وصياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في غيانا.

18- ودُعِمَت المفوضية أعمال الجمعية العامة، ولا سيما من خلال أعمال اللجنة الثالثة، في دورتها السادسة والسبعين. ونظرت اللجنة في 92 تقريراً أعدته المفوضية وأجرت 67 حواراً تفاعلياً مع آليات حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان.

6- صناديق العمل الإنساني

19- في إطار دعوة عام 2022 لتقديم الطلبات، قَدِم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة منحاً سنوية لـ 43 مشروعاً لمساعدة 17 000 ضحية في 33 دولة، وقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب منحاً سنوية لـ 188 مشروعاً لمساعدة 47 000 ضحية في 91 دولة.

باء - التنمية

1- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

20- في سياق الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، زادت المفوضية من مشورتها المركزة على البلدان لتعزيز إدماج حقوق الإنسان والنهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء التنمية، استناداً إلى خطة عام 2030. ودُعِمَت المفوضية أيضاً الوجود الميداني للأمم المتحدة من خلال توفير محتوى تحليلي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السياسات، لفائدة 61 تحليلاً قُطرياً مشتركاً وعملية من عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بهدف تحقيق تعاف أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً⁽¹¹⁾. وقَدِمَت المفوضية أيضاً الدعم للاستعراضات الوطنية الطوعية في عدة بلدان، بما فيها الأردن واليونسكو والهرسك وتوفالو وجامايكا والسلفادور وغينيا - بيساو وغينيا - بيساو والمملكة العربية السعودية.

(11) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: باكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسري لانكا، وفيجي، وفييت نام، وملديف، ومنغوليا، ونيبال، والهند، والتقييم الإقليمي المتعدد البلدان لمنطقة المحيط الهادئ (هذا تقييم لـ 12 بلداً جزرياً إضافياً، دون احتساب ساموا وفيجي، وهي بالاو، وتوفالو، وتوكيلاو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وفانواتو، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوي). وفي منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى: ألبانيا وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: إكوادور، باراغواي، البرازيل، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غيانا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوستاريكا، هايتي، هندوراس، والتحليل الكاريبي المتعدد البلدان [2]. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وفي منطقتي غرب أفريقيا ووسط أفريقيا: بنن وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وغابون وغانا وغينيا - بيساو والكونغو ونيجيريا والنيجر. وفي منطقتي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا: إريتريا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وكينيا، ولبسوتو، وموريشيوس، وموزامبيق.

21- وتستخدم المفوضية الموجز الذي أصدرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تبادل المعارف حول نهج وأدوات الاستعراضات الوطنية الطوعية⁽¹²⁾، بما في ذلك إدماج حقوق الإنسان في الأردن ورواندا وبنينا الاستوائية وبنينا الاستوائية وبنينا - بيساو و إسواتيني وبنينا - بيساو والمملكة العربية السعودية.

22- واستهل كل من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً مشتركاً لتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع مؤشرات وبيانات مصنفة عن الفئات المهمشة والضعيفة. وشجعت المفوضية أيضاً تبادل الآراء بشأن الممارسات الجيدة ودعمت توقيع مذكرات تفاهم بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة في الأردن وألبانيا وجمهورية مولدوفا والفلبين ومنغوليا، إلى جانب مذكرات التفاهم الموقعة بالفعل في أوغندا وكينيا وليبيريا والمكسيك وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك كوسوفو⁽¹³⁾.

23- ودربت المفوضية وكالات الأمم المتحدة الوصية واللجان الإحصائية الإقليمية وجمعت أمثلة على الممارسات الجيدة لإحداث تغيير قابل للقياس وزيادة فهم الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي يكتسبه الهدفان 10 و16 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة. وقامت المفوضية بتجريب مبادرة استقصائية بشأن الهدف 16 في توغو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسلفادور، والصومال، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكينيا. وتُجمع هذه الأدلة، التي وُضعت بالتعاون بين حكومة السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيانات عن 13 مؤشراً من مؤشرات الهدف 16 بشأن المجالات المواضيعية المتمثلة في الحكم وإمكانية اللجوء إلى القضاء والتمييز والفساد والعنف والاتجار بالأشخاص.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

24- واصلت المفوضية تعاونها مع السلطات والجهات صاحبة المصلحة المعنية، وشجعت على إدماج حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية وتقديم المشورة بشأنه لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الثغرات في مجال حقوق الإنسان في إطار الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19. وقدمت المفوضية، بفضل خبرتها الاقتصادية الموسعة في إطار مبادراتها المفاجئة، تحليلات قائمة على حقوق الإنسان لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والميزانيات العامة في أكثر من 15 بلداً للمساعدة في تحديد خيارات كيفية مع السياق لتوسيع الحيز المالي وزيادة الموارد المتاحة لأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لاعتماد خطط استجابة اجتماعية واقتصادية قائمة على حقوق الإنسان. وجرى التركيز بوجه خاص على الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة، وهما عنصران رئيسيان في عقد اجتماعي جديد متجذر في حقوق الإنسان دعا إليه الأمين العام في خطتنا المشتركة. ودعت المفوضية إلى حصول شامل ومنصف على لقاحات كوفيد-19 باعتبارها منفعة عامة عالمية، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة بشأن تدابير الحماية الاجتماعية التي تعود بالنفع على الفئات السكانية الأكثر تهميشاً.

(12) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27069Knowledge_Exchange_Booklet_2021_VNR.pdf

(13) ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

25- وشاركت المفوضية في تقديم مساعدة تقنية بالغة الأهمية في مجالات مثل الصحة والإسكان والمياه والمرافق الصحية والغذاء والحماية الاجتماعية في أذربيجان، والأردن، وبوروندي، والسلفادور، وصربيا، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وشمل ذلك تنظيم أنشطة فردية مدرة للدخل ودعم إنشاء التعاونيات في بوروندي وتوثيق الحالات الرمزية في المكسيك. وشاركت المفوضية في قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات بهدف التصدي للتمييز ضد كبار السن والتمييز القائم على السن في إطار عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030). وبالتعاون مع آلية الأمم المتحدة للمياه، قادت المفوضية عملية وضع خريطة طريق لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في مبادرات المياه والصرف الصحي.

26- وعززت المفوضية تعاونها مع الحكومات والشبكات المحلية، بطرق منها إضفاء طابع رسمي على تعاونها مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لزيادة الاستفادة من دور المدن والحكومات المحلية في النهوض بحقوق الإنسان.

3- الحق في التنمية

27- قامت المفوضية بإجراء بحوث وإصدار تقارير وأدوات وبناء القدرات ودعت إلى الحق في التنمية في إطار أنشطتها الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة والتفاوت بين البلدان في التأهب لجائحة كوفيد-19 والتصدي لها والتعافي منها⁽¹⁴⁾. وركزت أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها المفوضية، في جملة أمور، على التعاون والتضامن الدوليين، والطابع المتعدد الأطراف لعملية التلقيح، والتمويل المستدام، والحيز المالي والسياساتي، وتخفيف الديون، والتدفقات المالية غير المشروعة، ونقل التكنولوجيا، وإدماج الحق في التنمية في العمل المناخي.

28- ودعت المفوضية السامية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إدارة الديون وتخفيف عبء الديون، من أجل تزويد البلدان التي تعاني من ضائقة الديون بالحيز المالي اللازم للحفاظ على الخدمات الأساسية، ودعت إلى التنازل مؤقتاً عن حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية إلى حين احتواء جائحة كوفيد-19، وذلك بغرض تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

29- وفي عام 2021، عقدت المفوضية حوارات هيرنان سانتا كروز بشأن مساهمة التنمية في أعمال حقوق الإنسان في غينيا (في تموز/يوليه) وبشأن أوجه الترابط بين الحق في التنمية والحق في بيئة صحية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (في كانون الأول/ديسمبر)⁽¹⁵⁾.

30- وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت المفوضية المنتدى الاجتماعي (في تشرين الأول/أكتوبر)⁽¹⁶⁾ واجتماعاً بشأن التعاون التعاضدي (في آذار/مارس)⁽¹⁷⁾، كُثرت فيهما دعوة المفوضية السامية إلى ضرورة أن يركز التعافي من كوفيد-19 على حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان الحصول الشامل والمنصف

(14) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/InformationMaterials.aspx>؛ والرابط

والرابط: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx>؛ والرابط

والرابط: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/intro-training-on-rtd-and-sdgs.aspx>؛ والرابط

www.upeace.org/departments/e-course-on-the-right-to-development

(15) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/hernan-santa-cruz-dialogues.aspx>.

(16) انظر <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2021.aspx>.

(17) انظر الرابط: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx>.

على اللقاحات، وإلى أن السعي إلى تحقيق المصالح الاقتصادية ينبغي ألا يكون على حساب الحقوق الصحية. وساهمت المفوضية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽¹⁸⁾ وشجعت على إدراج الحق في التنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

4- المؤسسات المالية الدولية

31- عملت المفوضية في شراكة مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف وآليات المساواة المستقلة الخاصة بها، ومع المجتمع المدني، بهدف تعزيز السياسات التشغيلية للمصارف وإجراءاتها المتعلقة بالأعمال الانتقامية وعمليات المساواة الخاصة بها. وأسهمت المفوضية في تحقيق نتائج إيجابية في أربع عمليات مهمة لاستعراض السياسات التنفيذية، بما في ذلك وضع مجموعة جديدة من القواعد والإجراءات للآلية المستقلة للمساواة التابعة لمصرف التنمية الأفريقي، ودورة تدريبية لفائدة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (في كانون الأول/ديسمبر). وفي شباط/فبراير 2022، أطلقت المفوضية منشورها "سبل تمويل التنمية: التوجيه والممارسة"، وهي تمضي قدماً نحو مرحلة التنفيذ⁽¹⁹⁾.

32- وتعاونت المفوضية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ورصدت مخاطر وآثار المشاريع الاستثمارية التي تدعمها مؤسسات تمويل التنمية في كولومبيا وهندوراس بالنسبة لحقوق الإنسان.

5- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

33- شكّلت توجيهات المفوضية تصميم السياسات وممارساتها، بما في ذلك فيما يتعلق بسياسات مؤسسات التمويل الإنمائي المتعلقة بالمساواة. وتعاونت المفوضية مع شركات التكنولوجيا وأصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال مشروعها المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتكنولوجيا عزز التبادلات والقدرات والوعي لتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات الداخلية. وزادت المشاركة القطرية للمفوضية من تطبيق المبادئ، بما في ذلك في الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وبيرو وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا وليبيريا والمكسيك وهندوراس، لا سيما من قبل الحكومات والأعمال التجارية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عزز الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة بفضل المنتدى العالمي السنوي في جنيف وأربعة منتديات إقليمية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهي منتديات دعا إلى عقدها الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، الذي تدعمه المفوضية.

6- البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان

34- أجرت المفوضية بحثاً بشأن حقوق الإنسان والتصدي لجائحة كوفيد-19 وتمويل المناخ، وشاركت في مفاوضات بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ودعّمت عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكولومبيا وهندوراس والمكسيك، وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث شارك كل من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم المنتدى الأول للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في آسيا والمحيط الهادئ (في تشرين الثاني/نوفمبر 2021). وفي

(18) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/TradeandInvestment.aspx>

(19) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Remedy-in-Development.pdf>

الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أصدرت المفوضية تقريراً عن الصلات بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة في منطقة الساحل⁽²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت مشاركة المفوضية في المفاوضات بشأن المادة 6 في إدراج حقوق الإنسان في نص لائحة قواعد اتفاق باريس.

جيم - السلم والأمن

1- دعم بعثات السلام

35- دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، بما في ذلك تدريب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (في تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، فضلاً عن اجتماع كبار المستشارين لشؤون حماية المرأة حول تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة بشأن عمليات المساءلة التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على الضحايا وبشأن التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وشاركت المفوضية في التقييم المستقل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وعززت النظر في حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب الدعوة التي قامت بها المفوضية، أقر مجلس الأمن، في قراره 2612 (2021) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن العدالة الانتقالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليات السلام والأمن في البلد.

2- بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأطر الامتثال

36- قدّمت المفوضية المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان إلى سلطات الجيش و/أو الشرطة والموظفين في هايتي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية التنفيذ المتسق لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، بطرق منها اعتماد وتفعيل إجراءات السياسة العامة في إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وجورجيا، والسودان، وصربيا، والصومال، ومقدونيا الشمالية، وكذا في كوسوفو. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وقّع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة اتفاقاً لدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إطاره لضمان امتثال عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومعايير السلوك والانضباط. وكفلت المفوضية أن تظل حقوق الإنسان أولوية في المواد الإلزامية لتدريب أكثر من 75 000 فرد من أفراد الجيش والشرطة في بعثات الأمم المتحدة، ودرّبت أكثر من 500 قائد بعثة وضابط كبير ومدرب في مجال حفظ السلام. وواصلت المفوضية أيضاً دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تفعيل إطارها لامتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

3- الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ

37- أنشأت المفوضية ثلاثة أفرقة إضافية للاستجابة لحالات الطوارئ في مكاتبها الإقليمية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ووسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، عزز المكتب أنشطته الوقائية من خلال التحليل المعزز المفتوح المصدر، وتقييم مصادر البيانات، والقدرة التكنولوجية على استقاء البيانات من

(20) انظر: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-11/strategic-aspects-part-II.pdf>.

مصادر مختلفة ومعالجتها وربطها. وواصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان في النظام القاري للإنذار المبكر الذي يديره الاتحاد الأفريقي.

38- ولا يزال منع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة يمثل أولوية في أنشطة الدعوة التي تضطلع بها المفوضية⁽²¹⁾. وعقدت المفوضية مشاورات وساهمت في التقرير الذي أعده الأمين العام بشأن الحالة الراهنة على نطاق المنظومة لبذل وتمويل جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات الداعمة لتنفيذ الدول التزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، والثغرات القائمة في هذا الصدد. وقدم التقرير توصيات بشأن سبل المضي قدماً في منع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة.

4- بناء السلام

39- عززت المفوضية مجالات العمل التي يدعمها صندوق بناء السلام. واعتباراً من أوائل عام 2022، كان لدى المفوضية حوالي 20 مشروعاً جارياً يدعمها الصندوق في جميع المناطق، بما في ذلك بشأن ما يلي: وضع سياسات عامة لتوطيد السلام والتنمية المستدامة؛ وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب؛ ودعم الجهات الفاعلة الوطنية في تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية وآليات المساءلة؛ ومنع الاضطرابات الاجتماعية والعنف المرتبط بها في السياق الانتخابي. وظلت المفوضية جزءاً من مبادرة الأمم المتحدة لتوطيد السلام في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهو ما ساهم في التعاون المشترك بين الوكالات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات، ومنع نشوب النزاعات، وتشجيع الحوار.

5- العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيان، والاتجار وما يرتبط بذلك من استغلال

40- واصلت المفوضية تعزيز قدرة المنظمات النسائية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على مكافحة العنف الجنسي والجنساني، والدفاع الاستراتيجي عن الحقوق الجنسية والإنجابية، وإمكانية الوصول إلى القضاء، والتحقيقات القائمة على حقوق الإنسان في عمليات القتل المرتبطة بنوع الجنس في باراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليبيا، ومالي، والمكسيك، وهايتي، وهندوراس، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هايتي، أعدت المفوضية تحليلاً لتدابير الحماية الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بإجرام العصابات والموجه نحو النساء والفتيات في المناطق المهمشة في بورت - أو - برانس. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساهمت المفوضية في أعمال اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للسلطة القضائية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع العنف السياسي، وأعدت دراسة عن حالة النساء المحتجزات.

41- وفي إثيوبيا، قادت المفوضية تحقيقاً مشتركاً مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان أسفر عن استنتاجات مفادها أن جميع الأطراف في نزاع تيغراي ارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي.

42- وواصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان والتُّهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والمركزة على الضحايا في إطار مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك التقييم المشترك لترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأسهمت وثائق المفوضية وتحليلاتها في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع⁽²²⁾. وساهم تحليل

(21) الوثيقة A/HRC/48/39 والوثيقة A/HRC/48/42.

(22) الوثيقة S/2021/272.

المفوضية أيضاً في تقرير الأمين العام عن النساء والفتيات اللواتي يحملن نتيجة العنف الجنسي في حالات النزاع وعن الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي في حالات النزاع⁽²³⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2022، ألقت المفوضية السامية كلمة أمام المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن العنف والتهريب والانتقام الذي تواجهه النساء المشاركات في عمليات السلام.

6- العمل الإنساني

43- واصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان كعنصر في عمليات الأمم المتحدة في السياقات الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19، في بلدان في أفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق آسيا والمحيط الهادئ.

44- وواصلت المفوضية المشاركة في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمجموعة العالمية للحماية، والمجموعة الصحية العالمية وفريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-19. وساهمت أيضاً في توجيه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العقوبات البيروقراطية والإدارية التي تعترض العمل الإنساني، وفي ما تضطلع به الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان من بحوث بشأن الدعوة إلى التعاون، وفي مراجعة سياسة الحماية التي تنتهجها اللجنة، وفي تنفيذ دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في سياقات الأزمات.

45- وشاركت المفوضية في عمليات التخطيط الإنساني، بما في ذلك دورة التخطيط الإنساني، في أكثر من 17 بلداً وفي اللحظة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2022. وتعززت قدرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان على المشاركة في العمل الإنساني من خلال تنظيم دورة تدريبية على الإنترنت لموظفيها، تشمل الدروس المستفادة من جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وعزز كل من المفوضية ومنندى آسيا والمحيط الهادئ قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة على العمل الإنساني من خلال تجريب برنامج تدريبي على الإنترنت.

دال- عدم التمييز

1- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

46- وضعت المفوضية خطة قائمة على أربعة محاور هدفها إجراء تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين بغرض التصدي للعنصرية المنهجية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها وكالات إنفاذ القانون في حق أفريقيين ومنحدرين من أصل أفريقي⁽²⁴⁾. وسمحت المشاورات الواسعة النطاق بإعداد التوصيات الـ 20 الواردة في جدول الأعمال وبمتابعتها. وقامت المفوضية برصد وتقديم الدعم التقني للسلطات ومنظمات المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام من أجل منع خطاب الكراهية والتمييز والتصدي لهما في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والبرازيل.

(23) الوثيقة S/2022/77.

(24) القرار 1/43 والوثيقة A/HRC/47/53 وورقة غرفة الاجتماعات بشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم من الاستخدام المفرط للقوة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (متاح على الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Racism/A_HRC_47_CRP_1.pdf).

47- واحتلت المفوضية بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان⁽²⁵⁾ ودعّمت المشاورات الرامية إلى إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي⁽²⁶⁾، وكذا عمليتي انتخاب وتعيين أعضائه في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. والمفوضية، من خلال برنامجها للزمالات الخاص بالمنحدرين من أصل أفريقي، مكّنت 18 زميلاً من التعاون الفعال مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعاتهم المحلية.

2- المهاجرون

48- قامت المفوضية بتقديم المشورة التقنية ووضع التوجيهات وبناء القدرات فيما يتعلق بقضايا الهجرة وحقوق الإنسان الرئيسية في جميع أنحاء الأمريكتين، بما في ذلك ترينيداد وتوباغو وشيلي والمكسيك وهاتي، وكذلك في النيجر وتايلند وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، قادت المفوضية بعثة رصد على الحدود بين بولندا وبيلاروسيا⁽²⁷⁾، ووثّقت التجاهل المميت لحقوق المهاجرين الليبيين في البحر، بما في ذلك عمليات الطرد القسري⁽²⁸⁾، وتأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان في ليبيا⁽²⁹⁾، وكذا الهجرة المرتبطة بالمناخ في منطقة الساحل⁽³⁰⁾. وعزّزت المفوضية دعمها لتنفيذ واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بطرق منها المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بمن فيها البرلمانيون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ساهمت المفوضية في البروتوكول الجديد المتعلق بالمهاجرين الذي اعتمدته الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم.

49- ونشرت المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دليلًا للمدربين بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية⁽³¹⁾، ونظّمت حوارات رفيعة المستوى وحلقات عمل تدريبية لموظفي الحدود في موريتانيا والمغرب وتايلند وبلدان آسيا الوسطى. وعزّزت المفوضية جهودها الرامية إلى تصحيح الروايات الضارة التي تستهدف المهاجرين على الصعيدين العالمي والميداني من خلال حملتها "قف من أجل حقوق الإنسان" وصندوق أدواتها ذي الصلة "#StandUp4Migrants"، الذي يشمل ملفات صوتية وقصص مصورة ومقالات مصورة⁽³²⁾.

3- التمييز على أساس الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو الأقليات

50- قدّمت المفوضية التوجيهات ووفرت التدريب بشأن مكافحة التمييز وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية للسلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة في إكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجزل الأسود وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا ومدغشقر والمكسيك وهندوراس. وفي جمهورية مولدوفا، ساهمت المفوضية في إنشاء مؤسسة وساطة لفائدة طائفة الروما ووفّرت التدريب للوسطاء. وعزّز تعاون المفوضية مع السلطات المختصة في هندوراس حماية

(25) قرار الجمعية العامة 1/76.

(26) قرار الجمعية العامة 314/75.

(27) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/en/2021/12/press-briefing-notes-polandbelarus-border>.

(28) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/en/stories/2021/11/report-highlights-unsafe-and-undignified-expulsion-migrants-libya>.

(29) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/A_pandemic_of_exclusion.pdf.

(30) انظر: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-11/HR-climate-change-migration-Sahel.pdf>.

(31) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR_InternationalBorders.pdf.

(32) انظر الرابط: <https://www.standup4humanrights.org/migration/en/index.html>.

العديد من مجتمعات الفلاحين والسكان الأصليين في سياق عمليات الإخلاء القسري. ومتابعة لإطار "الإيمان من أجل الحقوق"، عقدت مفوضية حقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية سلسلة من أحداث التعلم من الأقران لتعبئة الجهات الفاعلة الدينية للعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

51- وسجلت المفوضية 26 زميلاً أقدم من السكان الأصليين و21 زميلاً أقدم من مجتمعات الأقليات في 41 بلداً في برنامج تدريبي للتعلم بملازمة الموظفين المتمرسين، عُيّن فيه زملاء للعمل في الوجود الميداني للأمم المتحدة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية للمفوضية.

4- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

52- واصلت المفوضية عملها في مجال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في جمهورية مقدونيا الشمالية، حيث أيدت المفوضية وضع قانون واستراتيجية للمساواة بين الجنسين. وقدمت المفوضية أيضاً المشورة التقنية لتعزيز بروتوكولات التحقيق في حالات قتل النساء على أساس نوع الجنس في شيلي وهندوراس. وفي السودان، عززت المفوضية قدرات وحدة وزارة التنمية الاجتماعية المعنية بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وفي باراغواي، نُشر دليل على كيفية تطبيق منظور جنساني على القرارات القضائية وعُززت قدرات القضاة.

53- ودعت المفوضية إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بإلغاء تجريم الإجهاض في المكسيك، وقدمت إرشادات بشأنها. ووضعت المفوضية مجموعة مواد تدريبية لفائدة العاملين الصحيين بشأن الخدمات الصحية الخالية من الوصم من أجل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، وقد جرى تجربتها في كانون الأول/ديسمبر 2021 في أوغندا بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووزارة الصحة.

54- وواصلت المفوضية، من خلال برنامجها للاعتماد الجنساني، تعزيز قدراتها الميدانية على إدماج التحليل الجنساني في عملها في مجالات الرصد والإبلاغ والبرامج والدعوة. وحقق كل من بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ومكتب المفوضية في كولومبيا أعلى مستوى اعتماد ممكن عقب مشاركتهما في البرنامج. وقد اختير مكتب المفوضية بكولومبيا والجمهورية العربية السورية للمشاركة في الجولة الثالثة من البرنامج.

5- الأشخاص ذوو الإعاقة

55- في آب/أغسطس 2021، أطلقت المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، حملة "#WeThe15" التي وصلت إلى جميع مناطق العالم وحقت تغطية واسعة. ونشرت المفوضية أيضاً أدوات لتحديد ومكافحة التمييز القائم على الإعاقة في سياق جائحة كوفيد-19.

56- وساهمت أنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية في تصديق جمهورية مولدوفا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم التقني لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النظم القانونية لأوكرانيا والبرازيل وجورجيا وغواتيمالا وملاوي وموزامبيق، بما في ذلك تطبيقها في الإجراءات القانونية. وقامت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بزيارات رصد إلى أكثر من 50 مرفقاً للرعاية الطويلة الأجل ومستشفى للأمراض النفسية. وفي شيلي، قدمت المفوضية الدعم التقني لوضع بروتوكول بشأن الأمومة للنساء ذوات الإعاقة.

6- الميل الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية

57- واصلت المفوضية الدعوة إلى حقوق الإنسان للأشخاص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى من خلال مبادرة "أحرار ومتساوون". كما دعمت المفوضية أصحاب المصلحة الوطنيين وأسدت المشورة إليهم بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى في ألبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وصربيا، وغانا، وفييت نام، وكابو فيردي، وكوستاريكا، ولبيريا، ومنغوليا، وهندوراس. ووضعت المفوضية أيضاً توجيهات بشأن الاعتراف القانوني بنوع الجنس وقدمت الدعم لمكاتب المنسقين المقيمين.

58- وفي ليبيريا، قدمت المفوضية الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى، بما في ذلك تنظيم دورة عمل لثلاثة أيام، وهو ما أفضى إلى تعزيز المعارف بشأن أشكال التمييز والعنف السائدة وآليات الحماية. وأنشئ منبر مشترك لإبلاغ اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية بحالات العنف.

7- كبار السن

59- واصلت المفوضية دعوتها إلى حماية حقوق الإنسان لكبار السن، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. وأعدت المفوضية تحليلاً للمعايير والالتزامات الناجمة بموجب القانون الدولي، مبرزة الثغرات والحاجة إلى تنفيذ أفضل للقواعد والمعايير القائمة والتعجيل بوضع صك معياري جديد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن⁽³³⁾.

8- الأطفال والشباب

60- في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشور "المبادئ والتوجيهات السياسية بشأن حقوق الطفل في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، بما في ذلك نسخة مناسبة للأطفال. وفي اليوم الدولي للشباب، تبادل 170 من القادة الشباب من كولومبيا وغواتيمالا والمكسيك خبراتهم في النهوض بالحق في الغذاء والتنمية المستدامة خلال حدث على شبكة الإنترنت شاركت في تنظيمه المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة⁽³⁴⁾.

61- وعززت المفوضية حقوق الإنسان للشباب الذين يعيشون في أوضاع هشة من خلال شراكة مع مؤسسة التعليم فوق الجميع ومجموعة "صلتك" (Silatech)، ودعت إلى وضع استراتيجية تراعي الطفل بشأن لَم شمل العائلة⁽³⁵⁾. ودعت المفوضية أيضاً إلى مشاركة الشباب والأطفال على الصعيد الحكومي الدولي لتشكيل المناقشات والنظر في توصياتهم. وسيعقد كل من المفوضية واليونيسيف والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح

(33) الوثيقة A/HRC/49/70.

(34) انظر الرابط: <https://bit.ly/3Bbhxv5>.

(35) الوثيقة A/HRC/49/31.

مشاورات طوال عام 2022 مع منظمات المجتمع المدني والأطفال بشأن وضع مذكرة توجيهية على نطاق الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل.

9- الأشخاص المصابون بالمهق

62- أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بحثاً عن أثر جائحة كوفيد-19 على تمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان، وحددت الإجراءات الرئيسية لضمان عدم تخلفهم عن الركب في سياسات التصدي للجائحة والتعافي منها، بما في ذلك الحماية، والمشاركة الهادفة والإدماج، وعدم التمييز، والمساءلة، وجمع البيانات. وعُرضت النتائج الرئيسية في تقرير الأمين العام بشأن تحديات التنمية الاجتماعية التي يواجهها الأشخاص المصابون بالمهق⁽³⁶⁾.

هاء - المساءلة

1- العدالة الانتقالية

63- قدّمت المفوضية المساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة المعنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدعم لتصميم وتنفيذ عمليات عدالة انتقالية شاملة ومحددة السياق ومركزة على الضحايا، وعززت تدابير الحماية لمشاركة الضحايا في هذه العمليات، بما في ذلك في إثيوبيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسلفادور، وغامبيا، وغواتيمالا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ومدغشقر، والمكسيك. وفي الجمهورية العربية السورية، دعت المفوضية إلى إنشاء آلية مستقلة معنية بالأشخاص المفقودين، بمشاركة فعالة من الضحايا والأقارب وبالتشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة⁽³⁷⁾. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في وضع وتفعيل مرسوم يقضي بإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة في منطقة كاساي الوسطى، ودعم وضع استراتيجية وطنية بشأن العدالة الانتقالية من خلال مشاورات وطنية واسعة النطاق وشاملة. وفي المكسيك، قدّمت المفوضية المشورة لإنشاء لجنة الحقيقة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المعارضين السياسيين بين عامي 1965 و1990، والتي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

2- عقوبة الإعدام

64- واصلت المفوضية الدعوة إلى أن يوقف بشكل اختياري استخدام عقوبة الإعدام وأن يلغى، بما في ذلك في ليبيا والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي البلدان التي واصلت استخدام عقوبة الإعدام، واصلت المفوضية الدعوة إلى حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً وقت ارتكاب الجريمة والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو الذهنية، وللاثار المترتبة على حقوق الإنسان جراء انعدام الشفافية في استخدام عقوبة الإعدام⁽³⁸⁾.

(36) الوثيقة A/76/769.

(37) انظر قرار الجمعية العامة 228/76.

(38) الوثيقة A/HRC/48/38.

3- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

65- واصلت المفوضية الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وقّمت المشورة التقنية بشأن السياسات والتشريعات الوطنية. وساهمت المفوضية في التطورات الرئيسية للسياسات العالمية، بما في ذلك الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (في حزيران/يونيه 2021)، الذي عزّزت فيه اللغة المتعلقة بالحيز المدني وحقوق الطفل وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين⁽³⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، قادت المفوضية، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ودعم ضحايا الإرهاب في اجتماع اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، عملية وضع دليل الأمم المتحدة المرجعي لحقوق الإنسان الأساسية بشأن حظر المنظمات في سياق مكافحة الإرهاب (في حزيران/يونيه 2021). واضطلعت المفوضية أيضاً بدور رائد في إدماج حقوق الإنسان والمنظورات الجنسانية في الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة بشأن العائدين إلى سوريا/العراق من بلدان ثالثة، الذي تشترك في قيادته اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات العائدين المتصلة بالمسائل الإنسانية والحماية، وبالشواغل المتعلقة بالمساءلة والأمن.

4- إقامة العدل وإنفاذ القانون

66- واصلت المفوضية رصد مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية وتشجيعها وتدريبها وإسداء المشورة إليها لتعزيز المساءلة وتعزيز إقامة العدل وسيادة القانون، بما في ذلك ما يتعلق بجلسات الاستماع عن بُعد، في إكوادور، وأوروغواي، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وببرو، وتشاد، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان، والسلفادور، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وموريتانيا، والنيجر، وهايتي. ودرّبت المفوضية موظفي وزارة العدل ووزارة الوحدة في جمهورية كوريا على توثيق وحفظ الأدلة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كينيا، دعمت المفوضية وضع مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ومقاضاة المذنبين. وفي بوروندي ومالي، قدمت المفوضية توجيهات بشأن الحق في محاكمة عادلة لتتقيح قانون العدالة العسكرية والسياسات ذات الصلة. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دعمت المفوضية مبادرة إصلاح القضاء التي تقودها وزارة العدل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتعويضات. وفي هايتي، واصلت المفوضية رصد ظروف الاحتجاز وقّمت توصيات إلى السلطات. وقّمت كل من المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم التقني لوضع السياسة الجديدة للسجون في إكوادور، بما في ذلك سبل معالجة الاكتظاظ. وفي المكسيك، عزّزت المفوضية عمل الآلية الاستثنائية لتحديد هوية الأشخاص عن طريق الطب الشرعي، التي تهدف إلى معالجة أزمة الطب الشرعي الحالية التي تمس أكثر من 52 000 شخص متوفى لم تحدد هويتهم.

5- حقوق الإنسان وسياسة مكافحة المخدرات

67- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعوة إلى إلغاء تجريم استخدام المخدرات لأغراض شخصية، وتناولت اكتظاظ السجون، تمشياً مع موقف الأمم المتحدة المشترك لعام 2018 بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات. وفي أيلول/سبتمبر 2021، تعاونت المفوضية مع حكومتي ألمانيا وسويسرا ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشركاء آخرين لتنظيم الحوار الإقليمي الثالث لتنفيذ

(39) قرار الجمعية العامة 291/75.

المبادئ التوجيهية الدولية لحقوق الإنسان والسياسة المتعلقة بالمخدرات بالنسبة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين في منطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتواصل المفوضية التعاون مع لجنة المخدرات.

واو - المشاركة

1- تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

68- قدمت المفوضية الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تنمية القدرات وعملها مع عدد من الشبكات، بما في ذلك شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في المحيط الهادئ وشبكات المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة شرق أفريقيا، بما في ذلك إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وساهمت المفوضية في استراتيجيات حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في سياق انتخابات عام 2022 في كينيا واستحدثت دورة للمدافعين عن حقوق الإنسان بالتنسيق مع جامعة جنوب المحيط الهادئ.

69- وواصلت المفوضية توثيق الهجمات ضد المدافعين والصحفيين، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، في جميع أنحاء العالم. وتقود المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعاً رائداً في جنوب شرق آسيا لتحديد المكان الجغرافي للعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان على الإنترنت وتوثيقه. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المفوضية أول تقرير إقليمي عن الحق في حرية تكوين الجمعيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة⁽⁴⁰⁾. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بوصفها كياناً يشارك في قيادة ائتلاف عمل منتهدي جيل المساواة المعني بالحركات والقيادات النسوية، ملتزمة بتعزيز دعمها للحركات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان من أجل التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الحيز المدني.

70- وقادت المفوضية، في إطار دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، جهود الأمم المتحدة لجعل مشاركة المجتمع المدني أكثر شمولاً وأماناً. والمفوضية والاتحاد البرلماني الدولي عزّزا تعاونهما من خلال مذكرة تفاهم. وفي شيلي، أعدت المفوضية مواد إعلامية عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بعملية مراجعة الدستور.

71- والمفوضية، من خلال دعمها للأمين العام والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، تواصل قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع أعمال التهريب والانتقام التي تستهدف المتعاونين مع المنظمة والتصدي لها، بطرق منها العمل مع الدول الأعضاء وتوجيه كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وفي أيلول/سبتمبر 2021، قدّم التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان معلومات عن الاتجاهات العالمية وكذا عن ادعاءات الأعمال الانتقامية التي استهدفت نحو 240 ضحية ومدافعين عن حقوق الإنسان في 45 بلداً لتعاونهم مع الأمم المتحدة⁽⁴¹⁾.

2- الفضاء الرقمي

72- في إطار تنفيذ خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي ودعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، واصلت المفوضية توجيه كيانات الأمم المتحدة بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأثر التكنولوجيات الرقمية على حقوق الإنسان. وكثّفت المفوضية دعوتها إلى إدارة المحتوى على

(40) انظر الرابط: http://romena.ohchr.org/en/FoA_MENA.

(41) الوثيقة A/HRC/48/28.

الإنترنت على أساس الحقوق، بطرق منها التعاون المباشر مع الدول الأعضاء وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

73- ودعت المفوضية إلى أن يكون وضع التشريعات لبعض استخدامات الذكاء الاصطناعي وحظرها ووقفها بشكل اختياري قائماً على حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الإشراف على المحتوى على الإنترنت. وكان لتقرير المفوضية السامية عن الذكاء الاصطناعي⁽⁴²⁾ دور فعال في تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها الدول الأعضاء، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووسائل الإعلام، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ونددت المفوضية أيضاً بعمليات المراقبة التي تمارسها السلطات الحكومية وتنتهك الحقوق، ودعت إلى أن توقف بشكل اختياري بيع وتصدير برامج التجسس إلى حين توافر ضمانات محلية ودولية كافية⁽⁴³⁾.

3- العمليات الانتخابية

74- رصدت المفوضية حقوق الإنسان وقامت بالدعوة ذات الصلة في سياق العمليات الانتخابية في إكوادور وزامبيا وشيلي وغامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والكونغو والمكسيك وهندوراس. وقدمت المفوضية أيضاً مساعدة تقنية إلى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بشأن الإنذار المبكر والرصد. وفي هندوراس، نفذت المفوضية استراتيجيات رصد مع التركيز على الإنذار المبكر والوقاية. ونشرت المفوضية أول دليل لها عن حقوق الإنسان والانتخابات⁽⁴⁴⁾، مقدمة لمحة شاملة عن القواعد والمعايير الواجبة التطبيق في مجال حقوق الإنسان.

4- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

75- واصلت المفوضية تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في إثيوبيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجزائر، والسلفادور، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، وليسوتو، والمكسيك، والنيجر. وفي الجزائر، ساهمت المفوضية في تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني للإحصاء في مجال حقوق الإنسان ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وواصلت المفوضية الدعوة إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ليسوتو؛ كما دعمت المفوضية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي من خلال تبادل الزيارات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر 2021 ووضع قاعدة بيانات جديدة. وعززت المفوضية قدرات المؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان على إجراء تحليل لحقوق الإنسان في خطط التعافي الوطنية من جائحة كوفيد-19. وفي أوروغواي، دعمت المفوضية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تنظيم دورة من خمسة حوارات عامة بشأن آثار كوفيد-19 على حقوق الإنسان⁽⁴⁵⁾. ودعمت المفوضية أيضاً تفعيل الآليات الوقائية الوطنية في بوروندي والنيجر.

(42) الوثيقة A/HRC/48/31.

(43) Council of Europe, speech of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 28 March 2022 (متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.ohchr.org/en/2021/09/committee-legal-affairs-and-human-rights-parliamentary-assembly-council-europe-hearing>).

(44) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Human-Rights-and-Elections.pdf>.

(45) انظر الرابط: <https://www.gub.uy/institucion-nacional-derechos-humanos-uruguay/comunicacion/noticias/culmino-ciclo-dialogos-inddhh-derechos-humanos-tiempos-pandemia>.

5- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

76- واصلت المفوضية قيادة الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان وأنشطة التعاون التثقيفي في مجال حقوق الإنسان مع الجامعات والمعاهد، بما في ذلك في ليبيريا والمكسيك والنيجر. وفي أيلول/سبتمبر، نظمت المفوضية حدثاً رفيع المستوى أقر فيه المندوبون لدى المجلس بدور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في بناء مجتمعات تكون أكثر إنصافاً واستدامة وشمولية وتكون قادرة على الصمود أمام الأزمات. وواصلت المفوضية تنفيذ برنامج الشباب التثقيفي التابع للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ونشرت في شباط/فبراير 2022، بالاشتراك مع منظمة إكويتاس، منشوراً بعنوان "تجاوز اختلافاتنا: خلاصة للممارسات الجيدة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان" (46).

ثالثاً - استنتاجات

77- شكلت جائحة كوفيد-19 المستمرة، بما في ذلك طفرة أوميكرون، سمة مميزة للفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تراجع جهود تحسين التعافي وزيادة تفاقم العواقب الوخيمة للجائحة على حقوق الإنسان. وتواجه البشرية تحديات تعلم الدروس الصعبة التي تعلمنا إياها الجائحة وكيفية بناء مجتمعات تحترم الحقوق وتكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار الاقتصادية الكبيرة للجائحة، وضرورة الاستجابة لتغير المناخ، والعواقب العالمية للنزاعات الجارية، بما في ذلك في أوكرانيا، تشكل قيوداً هائلة على قدرة المجتمع العالمي على المضي قدماً في التصدي لهذه التحديات.

78- والأخطر من ذلك كله أن التهديدات الحالية زادت من حدة المطالبة بالتراجع عن التعددية. وإذا كان هذا النهج الانعزالي يحظى بشعبية يمكن فهمها، فإنه يشكل استراتيجية مدمرة ذاتياً: لأن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

79- وحقوق الإنسان باعتبارها مفهوماً عالمياً تصدت لأهوال الحرب العالمية الثانية وتجاوبت مع المطالبة بعدم تكرار مثل هذه الفظائع أبداً. ومنذ ذلك الوقت، وضع إطار حقوق الإنسان ونُفذ واستُغل وسُيئ استخدام. ومع ذلك، فإن مفهوم الكرامة الإنسانية والاعتقاد العميق بأن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين لم يندثر بل ازدهر. وبات هذا المبدأ الأساسي معياراً أكثر أهمية من أي وقت مضى.

80- ويتطلب الاستثمار في حقوق الإنسان بذل جهود يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشجيعها ومواصلة. وتؤدي المفوضية دوراً لا غنى عنه في تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، مما يجعل منظومة الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية. وتنعكس أهمية عمل المفوضية في الطلبات المتزايدة على مشاركتها في مجموع الاحتياجات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولا تزال الدول تثق في عمل المكتب، وتطلب مزيداً من التعاون والدعم التقنيين. وينفذ مجلس حقوق الإنسان طائفة متزايدة من المبادرات المواضيعية والقطرية، ويعتمد على المفوضية في توفير الموظفين للاضطلاع بتلك الجهود ودعمها.

81- وتستجيب المفوضية لهذه المطالب بأكثر قدر ممكن من الفعالية، وتواصل تمطيط مواردها المحدودة للوفاء بمهامها المتنامية. وتواصل المفوضية إعادة تقدير عملها وتقييمه بهدف تحقيق نتائج ذات أثر إيجابي على حقوق الإنسان للناس في حياتهم اليومية. وفي هذا الصدد، حافظ المكتب، من خلال تمديد خطته الإدارية حتى عام 2023، على توجهه الاستراتيجي العام، مع التركيز بشكل إضافي

(46) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/en/publications/training-and-education-publications/bridging-our-diversities-compendium-good-practices>

على المجالات ذات الأهمية الخاصة. ويشمل ذلك معالجة أوجه عدم المساواة والاستفادة من البيانات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

82- ولا يزال عمل المفوضية لضمان إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في جهود التعافي من الجائحة أمراً أساسياً، مع انخراط أقوى في كل ما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ولأن الجائحة أدت إلى انتكاسة المساواة بين الجنسين ودفعت الأشخاص الذين كانوا مهمشين بالفعل إلى مزيد من التخلف عن الركب، فإنه سيتواصل أيضاً تكثيف مشاركة المفوضية في تسريع التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

83- وتقدر المفوضية السامية دعم الدول الأعضاء لعمل مكتبها، ولما تبديه من ثقة تجاهها، كما يتبين من تزايد عبء عملها. والاستثمار في حقوق الإنسان هو استثمار في مستقبلنا المشترك المزدهر والسلمي، ولا يزال العمل في مجال حقوق الإنسان يعاني من نقص كبير في الموارد. وتشجع المفوضية السامية الدول الأعضاء على التجاوب مع أهمية الاستثمار في حقوق الإنسان عن طريق تخصيص موارد تتناسب مع التحديات التي تواجهها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي وعن طريق دعمها للمفوضية.